المدارس المرينية

محمد ياسر الهلالي

المدارس المرينية مشروع فريد من نوعه في مغرب "العصر الوسيط"، لم تسبق إليه الإمارات والدول التي تقدمت عليهم. فكرة المدرسة في الأصل مشرقيَّة، ويجمع بين مدارس المشرق ومدارس المغرب الطابع السني، ويفرقهما سياق النشأة؛ فميلاد المدارس في المشرق انبعث في خضم الصراع المذهبي بين السنة والشيعة، وفي المغرب كانت الغاية الأساس خلق الدولة لقناة من قنوات كسب الشرعية التي ظلت تسعى وراء كسبها طوال تاريخها.

وقد خاض في موضوع المدارس المرينية مجموعة من الباحثين أهمهم محمد القبلي بمقاله المؤسس الموسوم بـ"قضية المدارس المرينية: ملاحظات وتأملات" (صورة رقم 1 و2)، وأطروحتين للسعيد لميلح وأحمد الطاهري (صورة رقم 3 و4)، ومقالات أخرى أهمها لـ"Lucien GOLVIN " وأسكان الحسين. أما السياق التاريخي الذي تشكلت فيه المدارس، والذي فصلت فيه الحلقة السابقة (كبسولة تيتاو)، فليس هناك أهم من دراسة محمد القبلي، المجتمع والحكم والدين بالمغرب في نهاية "العصر الوسيط"، (صورة رقم 5)، وهذه كلها أعمال وغيرها، يمكن العودة إليها لمزيد من التفصيل والتوضيح.

ثمة خمسة تواريخ أساسية في الموضوع:

- أولها سنة 1275 م حين أمر الأمير المريني يعقوب بن عبد الحق ببناء مدرسته اليعقوبية في فاس بالقرب من جامع القرويين.

- ثانيهما الفترة الفاصلة بين 1280 م و1320 م حين توقف المشروع المدرسي المريني قرابة نصف قرن.

- ثالثهما سنتي 1320 م أو 1323 م اللتين تحيل إحداهما إلى انطلاق المشروع المدرسي المريني من جديد على عهد السلطان أبي سعيد عثمان بإنشاء مدرسة في فاس الجديد.

- رابعهما يتمثل في عهد السلطان أبي الحسن المريني الذي عرف أوج المشروع المريني ببناء 17 مدرسة.

- خامسهما سنة 1358 م حين توقف المشروع المدرسي المريني نهائيا بعد وفاة أبي عنان.

فماذا تعني مدرسة خلال العصر المريني؟

من الناحية الاصطلاحية تعني المدرسة بناية مستقلة، أسستها الدولة، تجمع بين وظيفتي تعليم الطلبة وإيواء الغرباء والفقراء منهم والإنفاق عليهم [ولو أردنا تجاوزا تقديم مثال شارح لقلنا أن المدرسة تجمع بين الكلية والحي الجامعي بالمعنى المعاصر]، فكانت بذلك مؤسسة تابعة للدولة. وتُلحق ببنايتها، في الغالب، خزانة كتب محبسة لفائدة طلبة المدرسة وأساتذتها.

ولا بأس هنا من طرح السؤال: ألم يعرف المغرب مفهوما للمدرسة يجمع بين التعليم والإيواء قبل العصر المريني؟

سبقت الإشارة إلى فرادة المشروع المدرسي المريني، غير أن المتفحص يقف على مشروع مدرسي خاص أنشأه الفقيه علي الغافقي الشاري في مدينة سبتة خلال النصف الأول من القرن 13 م (خلفية تظهر أن التدريس انطلق بها سنة 1238 م على الأرجح). ولقربه الزمني من قيام الدولة المرينية، يُرجح أنها استوحت فكرة مشروعها منه بالنظر إلى الاستحسان الذي حظي به في صفوف الفقهاء والطلبة على حد سواء، وهي التي كانت تسعى إلى تقريب الفقهاء. كما راج حديث عن مشروع مدرسي موحدي في مراكش غير واضح المعالم على عهد الخليفة الموحدي ما قبل الأخير عمر المرتضى (خلفية تظهر اسمه وسنوات حكمه: 1248-1266 م)، بالتزامن مع بناء الحفصيين لمدارس في إفريقية.

بعد قرابة أربعين سنة من إقامة مدرسة الشاري بسبتة، انطلق المشروع المدرسي المريني على عهد الأمير المريني يعقوب بن عبد الحق (خلفية تظهر اسمه وسنوات حكمه: 1259-1286 م) الذي أعطى أوامره لبناء مدرسته اليعقوبية (تسمى أيضا بالحلفاويين والصفارين) (صورة رقم 6 و7) في فاس بالقرب من جامع القرويين سنة 1275 م، وفق بعض الروايات، غير أن هذا المشروع لم يكن حظه التوفيق، فقد تضافرت العديد من العوامل لإفشاله، حيث لقي معارضة من قبل الفقهاء، لا من جهة إنشاء المدرسة في حد ذاتها، ولكن من جهة مصدر تمويل بنائها وتسييرها، إذ شككوا في حلية ذلك المصدر لأنه مستمد من الجبايات غير المشروعة، لا من الأحباس التي هي أساس المشروع المدرسي في المشرق وفي مدرسة سبتة، وخِشيتهم من سيطرة السلطة على السياسة التعليمية، بما يفيد أن تعليم المساجد الذي كان يؤطره الفقهاء لاسيما في جامع القرويين ذي المكانة الرمزية المعتبرة في فاس وفي ربوع المغرب، أضحى مهددا ككيان واتجاه على المدى القريب. كما خشوا أن تصبح المدارس مصدرا لتخريج فقهاء موالين للدولة، يسيطرون فيما بعد على المناصب الدينية، فما كان منهم إلا أن جسدوا موقفهم المناهض للمدرسة بمقاطعة تدشينها، ورفض الإسهام في تأطيرها، وشككوا في قبلة مسجدها. كما أن انشغال الأمير المؤسس بجوازاته المتكررة إلى الأندلس، وحربه مع جيرانه بني عبد الواد، جعله يعدل عن مشروعه المدرسي أو يؤجله في أحسن الأحوال، بعدما لم يكن له تأثير على الحياة التعليمية والدينية. لكل الأسباب السابقة، والعقبات التي واجهت السلاطين الذين أتوا من بعد مؤسس المشروع،

وتركيزهم على توطيد أركان الدولة، لم يعرف مشروع المدارس انتظاما، وتوقف قرابة نصف قرن.

ظهرت الانطلاقة الحقيقية للمشروع المدرسي المريني سنة 1320 م أو 1323 م على عهد خامس سلاطين الدولة المرينية أبي سعيد عثمان (خلفية تظهر اسمه وسنوات حكمه: 1310-1331 م)، الذي وصلت الدولة في عهده إلى حالة من النضج، وعرف المشروع أوجه على عهد خليفته أبي الحسن (خلفية تظهر اسمه وسنوات حكمه: 1331-1351 م). وعكس النسخة الأولى من المشروع المدرسي المريني، بارك الفقهاء النسخة الثانية نتيجة رفع المحاذير التي واجهوا بها نسخة التأسيس؛ فالسياسة الناجحة التي اتبعها السلطانين المذكورين في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والفكرية، وخاصة الإصلاحات الجبائية التي برزت على عهد أبي الحسن، وكذا تمويل المشروع من الأحباس، حيث أن السلاطين كانوا يحبسون على المدارس أملاكهم الشخصية، وحرصوا على تسجيلها في سجلات رسمية عرفت بالحوالات الحبسية، نقشوها على رخامات ثُبتت على جدران المدارس (الصورتان رقم 8 و9).

هكذا وبعد أن أصبحت الطريق معبدة، تمكن المخزن المريني خلال النصف الأول من القرن 14 م، عصر قوة الدولة، من تشييد العديد من المدارس، بلغ مجموعها أزيد من ثلاث وثلاثين مدرسة، استحوذت حاضرة المرينيين فاس، على حوالي ثلثها، أُقيمت في المحاور الإستراتيجية والاقتصادية مما يفسر الترابط بين المجالين الفكري والاقتصادي، واستمر المشروع المدرسي الثاني قرابة أربعين سنة، إذ أن آخر مدرسة شيدت سنة 1355 م، على عهد أبي عنان (خلفية تظهر اسمه وسنوات حكمه: 1348-1358 م). ليتوقف بعدها نتيجة أزمة سياسية عامة عرفها المغرب بعد وفاته، وذلك جراء التنافس على العرش، واستبداد الوزراء بالسلاطين، والتحولات التي خلفها الطاعون الأسود سنة 1348 م، وفي مقدمتها الانهيار الديموغرافي وتبعاته، وأيضا بفعل تغيير السياسة المرينية في المجال التعليمي بإحداث كراسي للتدريس في المساجد الكبرى وتزويدها بالخزانات العامة، وضياع عدد من أوقاف المدارس المرينية إثر استحواذ السلطان المريني أبي سعيد عثمان الثالث (خلفية تظهر اسمه وسنوات حكمه: 1398-1420 م؟) عليها لتمويل حروبه، مما انعكس سلبا على الحياة التعليمية فيها.

قمين بالإشارة أن معارضة الفقهاء للمشروع المدرسي المريني لم تقتصر على نسخته الأولى، بل شملت نسخته الثانية كذلك، وإن اختلفت طبيعة المعارضتين؛ فقد ارتبطت في التجربة الثانية بالسياسة التعليمية، وبالوضعية التي آل إليها التعليم في المدارس، والدفاع عن حرمة مهنة التدريس والتعليم في الآن ذاته. فنتيجة تمويل المدارس من أحباس السلاطين، أضحى أساتذتها بمثابة موظفين لدى الدولة، فشكل هذا التوجه تدخلا غير مباشر للسلطة في

السياسة التعليمية، بغية تدجين التعليم وإخضاعه لإرادة الحكام. ومن لم يوافق من الفقهاء على طبيعة التدريس في المدارس، فقد تم تهميشهم من قِبل السلطة. ولتأكيد هذا الرأي، وعلى سبيل المقارنة، يمكن التنبيه إلى أن الجامعات الأوربية حرصت منذ بداية القرن 13 م على الدفاع عن استقلالية التعليم وشخصية الجامعة بما يفيد الدفاع عن مصالح الأساتذة والطلبة إزاء السلطة الدينية تارة وإزاء السلطة الدنيوية تارة أخرى، وهذا أحد أهم أوجه التفاوت بيننا وبين الغرب إلى اليوم.

لم يرتبط موقف بعض الفقهاء من النسخة الثانية للمدارس المرينية بالموقف من السياسة التعليمية التي أنتجتها فقط، وإنما أيضا بفعل تشدد الفقه المالكي في شأن تحبيس الملوك والحكام عموما بحكم التشكيك في حلِّية مصدر أموالهم التي يرى الفقهاء أنها متأتية من ضرائب غير مشروعة أو من غصب ممتلكات لا يخول لهم الشرع حق غصبها.

وينبغي أن نتساءل عن الغرض الذي كانت تسعى من ورائه الدولة المرينية إقامة المدارس؟ وما الذي حققته هذه المدارس على المستويات الدينية والتعليمية والاجتماعية؟

كان الغرض الأساس للمرينيين من إنشاء المدارس سياسيا بالدرجة الأولى، لدعم شرعية حكمهم، وتركيز سلطتهم بما أنهم لم يكونوا أصحاب فكرة جديدة في الفقه والعقيدة أو أصحاب دعوة إصلاح ديني شأن سابقيهم من المرابطين والموحدين. واستطاعوا بواسطة المدارس تكوين أطر دينية وإدارية مخلصة للدولة في التعليم والقضاء والإدارة والإمامة والخطابة والكتابة والحسبة والخراج والسفارة وغيرها، تجندت لخدمة مشروعية الحكم والدفاع عن المبادئ الرسمية للدولة. وبهذه الكيفية، تم التحكم في من سيقومون على خدمة الدولة مستقبلا.

كان للمدارس المرينية أيضا تأثير على الأوضاع الدينية والتعليمية والاجتماعية؛ فأما الدينية، فقد استطاع المرينيون عبر المدارس ترسيخ المذهب المالكي في المغرب، المذهب الرسمي للبلاد إلى اليوم، حيث تم التركيز في المواد المُدَرَّسة بالمدارس على فروع المذهب، وأصول الفقه، وعلوم القرآن، والحديث النبوي، وعلم الفرائض الذي عُرف أيضا بعلم الإرث والميراث، دون إغفال تدريس بعض العلوم العقلية على نطاق ضيق من منطق وعلوم طبيعية وعلم الكلام ورياضيات، التي لم يكن الغرض تدريسها لذاتها، بل لما تتطلبه بعض فروع المذهب المالكي. واضطلعت الأطر التي تم تكوينها في المدارس بدور كبير في نشر المذهب المالكي عبر الخِطط التي سيرتها وفق أحكام المذهب، لاسيما أن المدارس انتشرت في ربوع المغرب، وفق سياسة ممنهجة، واستقطبت الطلبة من مختلف جهات البلاد ولاسيما من المناطق الريفية. فعم المذهب المالكي كل أرجاء البلاد ابتداء من النصف الثاني من القرن 14 م وما بعده، ومعه انتشرت الثقافة الإسلامية في الحواضر والأرياف على السواء، القائمة على وحدة المذهب والعقيدة، الشيء الذي ساعد على وحدة التشريع.

على المستوى التعليمي، فإن المدارس أنشئت من أجل «إحياء ما دُرس من معالم العلم»، فأسهمت في نشر التعليم واللغة العربية في عدد من الحواضر المغربية وسط البلاد (فاس ومكناس) وشمالها (طنجة وسبتة) وجنوبها (سجلماسة ومراكش وأغمات) وشرقها (تازة وتلمسان والجزائر) وغربها (القصر الكبير، وسلا، وشالة، وأنفا، وأسفي، وأزمور) (الصورة رقم 10، والصور رقم 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24)، ووصل تأثيرها إلى البوادي المغربية، والنتيجة أن «كثر طلب العلم وعدد أهله»، لاسيما بما تم توفيره لطلبة العلم من ظروف ملائمة على جل المستويات (الفضاء المدرسي الجيد، والأطر المدرسية الكفأة، والإيواء، والإطعام، والملبس، والمنح لمدة تتراوح بين سبع وعشر سنوات...). وبذلك أدخلت المدارس تغييرا مهما على التقاليد التعليمية عند المغاربة، وأثبت التجربة أن الدولة كلما استثمرت جيدا في التعليم كلما كانت النتائج معتبرة.

على المستوى الاجتماعي، استطاع أبناء الأرياف والفقراء، بواسطة مشروع المدارس، لأول مرة في تاريخ المغرب، إتمام تعليمهم، بما أن الإمارات والدول السابقة لم تكن ترعى التعليم. وعبر ما تلقاه هؤلاء من تعليم، وما شغلوه من خِطط، استطاعوا الترقي الاجتماعي، وخففوا من حدة التفاوتين الاجتماعي والثقافي اللذين كان سائدين قبل القرن 13 م. فقبل إنشاء المدارس، لم يكن يستفيد من التعليم بالجوامع الكبرى ومنها جامعي القرويين وابن يوسف إلا أبناء الحواضر وعلى الخصوص منهم أبناء الأغنياء.

على المستوى الاجتماعي أيضا، لا يمكن غض الطرف عن الدور الذي اضطلعت به المدارس المرينية وخاصة مدارس مدينة فاس التي كانت تستقطب العديد من الطلاب من كافة جهات المغرب، فيقيمون فيها لسنوات، يمتزجون فيما بينهم ويقيمون صداقات، بغض النظر عن تنوع أصولهم القبلية، كما كانوا يتأثرون، بشكل أو بآخر، بعادات أهل المدن التي أقيمت فيها المدارس وتقاليدهم، فينقلون بعضها إلى أوطانهم. كل هذا ساعد على نسج خيوط الشعور بالانتماء إلى وطن واحد. ولعل هذا أحد الأسباب التي جعلت محمد المنوني يذهب إلى «استقرار كثير من أصول الهوية المغربية في الفترة المرينية».